الأمم المتحدة

A/78/973

الجمعية العامة

Distr.: General
29 July 2024
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون

البند 14 من جدول الأعمال

ثقافة السلام

رسالة مؤرخة 29 تموز/يوليه 2024 موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير إلى العملية الانتخابية التي جرت يوم أمس، 28 تموز/يوليه 2024، في جمهورية فنزويلا البوليفارية، بهدف انتخاب رئيس الدولة والحكومة للفترة 2025-2030.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أسلط الضوء أولا وقبل كل شيء على أن هذه الانتخابات الرئاسية قد جرت بطريقة مدنية وسلمية للغاية، حيث لم تسجل أي حوادث كبيرة سواء في مراكز الاقتراع أو في الشوارع.

وكما تعلمون، فإن هذه العملية الانتخابية، كغيرها من العمليات الانتخابية التي جرت في البلد، قد تمت بدعوة من المجلس الانتخابي الوطني الفنزويلي، باعتباره المؤسسة المستقلة الوحيدة المكلفة دستوريا بتنظيم جميع الانتخابات في فنزويلا والإشراف عليها وضمان شفافيتها.

وبالنسبة لهذه الانتخابات الرئاسية، تم تمكين ما مجموعه 464 392 21 فنزويليا من ممارسة حقهم في التصويت، بما في ذلك في الخارج. ووفقا لأحدث نشرة صادرة عن السلطة الانتخابية الفنزويلية، فقد توجه أكثر من 550 621 12 شخصا إلى صناديق الاقتراع هذه المرة، وهو ما يعادل مشاركة 59 في المائة من المسجلين في قوائم الناخبين.

وبالمثل، ووفقا للنشرة الأولى التي أصدرها المجلس الانتخابي الوطني الفنزويلي، أعيد انتخاب الرئيس نيكولاس مادورو موروس، بإجمالي 092 150 5 صوتا (51,20 في المائة)، رئيسا للدولة والحكومة لفترة ولاية مدتها ست سنوات، تبدأ في 10 كانون الثاني/يناير 2025. وقد قبل هذه النتائج جميع المرشحين، باستثناء مرشحين اثنين كانا قد رفضا بالفعل، منذ 20 حزيران/يونيه 2024، الإعلان بوضوح عن استعدادهما للاعتراف بالنتائج الرسمية للانتخابات الرئاسية، على النحو الذي تعلنه المؤسسة الانتخابية الفنزويلية.

060824 020824 24-13809 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

والنظام الانتخابي الفنزويلي هو أحد أكثر الأنظمة الانتخابية موثوقية وخضوعا للتدقيق في العالم. وهو، ومنذ عام 2004، نظام آلي وإلكتروني يخضع للتدقيق في جميع الخطوات المختلفة للعملية الانتخابية.

وقد تضمنت العملية الانتخابية التي اختتمت مؤخرا ما مجموعه 17 عملية تدقيق مختلفة، بما في ذلك العملية المشار إليها بالتدقيق العام، والتي استلزمت التدقيق والتحقق اليدوي من 54 في المائة من صناديق الاقتراع، والتي تم اختيارها عشوائيا في كل مركز اقتراع، وذلك للتأكد من تطابق الأصوات المودعة فيها مع الحصيلة التي طبعتها آلات التصويت الإلكتروني. وتجدر الإشارة إلى أن ممثلين عن جميع الأحزاب السياسية التي قدمت مرشحين شاركوا في كل واحدة من عمليات التدقيق هذه.

وبالإضافة إلى ذلك، شارك أكثر من 900 خبير انتخابي وأكاديمي وطني ودولي مستقل في البرنامج الدولي للمرافقة الانتخابية الذي يُنظم عادة تحت رعاية المجلس الانتخابي الوطني الفنزويلي. وقد أوفدت مؤسسات انتخابية من بلدان متعددة، إضافة إلى منظمات دولية وإقليمية ودون إقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي ومركز كارتر والأمم المتحدة، على أساس لجنة الخبراء التي عينتموها، بعثات لمرافقة العملية الانتخابية والوقوف على مزايا نظامنا الانتخابي.

وعلى الرغم من كل هذه الضمانات السياسية الوافرة التي يقدمها النظام الانتخابي الفنزويلي، قرر القطاع الأكثر عنفا في المعارضة التبرؤ من النتائج التي أعلنها المجلس الانتخابي الوطني الفنزويلي، وهو، كما ذكرنا سابقا، المؤسسة الوحيدة المخولة قانونا والقادرة على إعلان النتائج لأي انتخابات تُجرى في البلاد.

ومع ذلك، فإن هذا السلوك ليس مفاجئا. فمن ناحية، يتسق هذا الأمر مع الاستراتيجية التي اتبعتها هذه القطاعات الراديكالية في الانتخابات السابقة، فهي لا تقبل بنتائج السلطة الانتخابية الفنزويلية إلا عندما تكون لصالح مرشحيها. ومن ناحية أخرى، يتسق ذلك أيضا مع قرار هذا القطاع العنيف نفسه من المعارضة بالامتناع عن التوقيع، في 20 حزيران/يونيه 2024، على اتفاق، أقره 8 من المرشحين العشرة المتنافسين، تعهدوا بموجبه بقبول النتائج التي سيعلنها المجلس الانتخابي الوطني الفنزويلي.

ويجري تضخيم الاستراتيجية المذكورة على المستوى الدولي، بتواطؤ من بعض الحكومات الأجنبية، وكذلك بدعم من رؤساء دول سابقين من منطقتنا، ومراكز أبحاث، ووسائل إعلام، تمولها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو ترتبط ارتباطا وثيقا بها، وتتصدر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية هذه الجهود الرامية إلى تشويه سمعة المجلس الانتخابي الوطني، والادعاء بأن العملية ونتائجها مزورة، وإثارة العنف والفوضى في جميع أنحاء البلد الذي ساد فيه السلم الاجتماعي والاستقرار على مدى السنوات الماضية، على الرغم من التهديدات والاعتداءات المتعددة من الخارج.

وغني عن القول إن كل هذا هو محاولة صارخة لتقويض حق الشعب الفنزويلي في تقرير مصيره، والاعتداء على سيادته، والتدخل في الشؤون الداخلية لأمتنا، في تجاهل تام للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ضوء ما سبق، ومع الأخذ في الاعتبار، من جهة، أن الفوز في الانتخابات يتم بالأصوات وليس باستطلاعات الرأي، ومن جهة أخرى، أن المجلس الانتخابي الوطني الفنزويلي قد أعلن بالفعل نتائج الانتخابات الرئاسية التي أجريت مؤخرا، فإننا نحثكم على الاعتراف بالمؤسسية الشرعية لجمهورية فنزويلا البوليفارية وضمان دعم الإرادة الحرة للشعب الفنزويلي الذي مارس بحرية حقه في تقرير المصير، من خلال التصويت، مع المضي قدما على وجه السرعة في حث جميع الجهات الفاعلة الخارجية على احترام سيادة

الشـعب الفنزويلي والكف عن زعزعة الاسـتقرار و/أو المخططات العنيفة التي ليس من شـأنها سـوى تهديد السلام والاستقرار، على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ونلتمس من جانبكم بذل مسـاعيكم الحميدة لتعميم هذه الرسـالة على الدول الأعضـاء في الأمم المتحدة والجهات ذات مركز المراقب فيها، للإحاطة بها علما على النحو الواجب، بوصـفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 14 من جدول الأعمال.

(توقيع) خواكين أ. **بيريس أبيستران**
السفير
نائب الممثل الدائم
القائم بالأعمال بالنيابة